

القاهرة في : ١٨ يوليو ٢٠٢١

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة

بنك

تحية طيبة وبعد،،،

في ضوء توجه البنك المركزي المصري إلى إرساء مفهوم التمويل المستدام الذي يسهم في دعم الاستقرار المالي والمصرفي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن ثم تحقيق الاستقرار طويل الأجل للاقتصاد والبيئة والمجتمع ككل، فقد سبق وان أصدر البنك المركزي عدة مبادرات تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التمويل المستدام مثل مبادرة الشركات الصغيرة والمتوسطة، مبادرات القطاع الصناعي والزراعي والسياحي والمقاولات، مبادرة التمويل العقاري، مبادرة إحلال المركبات للعمل بالوقود المزدوج ومبادرة محطات الغاز.

وتجدر الإشارة ان القطاع المصرفي هو أحد أهم القطاعات التي تدعم جهود التنمية وبالتالي لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما فيها من تحديات بيئية واجتماعية دون أن يكون للبنوك دوراً فعالاً في ذلك من خلال توجيه التمويل إلى أنشطة اقتصادية أكثر استدامة. كما أن دمج العناصر البيئية والاجتماعية وقواعد الحوكمة له تأثير ايجابي على أداء الشركات وتقليل نسب المخاطر فضلاً عن كونه عاملاً هاماً لجذب الاستثمارات الأجنبية.

ونظراً لان التمويل المستدام قد أصبح من أهم الموضوعات التي يتم تناولها في المحافل الدولية ومثار اهتمام العديد من البنوك المركزية، فقد تم وضع إطار عام للتعريف بالتمويل المستدام وتوجهات البنك المركزي بشأن متطلبات تطبيقه بالقطاع المصرفي المصري. وبناءً عليه أتشرف أن ارفق طيه ما يلي:

١ - ورقة مناقشة بشأن التمويل المستدام (مرفق ١).

٢ - المبادئ الاستراتيجية للتمويل المستدام (مرفق ٢).

برجاء التكرم بالتنبيه نحو التوجيه باتخاذ اللازم نحو دراسة وتوفير كافة السبل اللازمة لتطبيق المبادئ المرفقة بمصرفكم الموقر مستقبلاً.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،

جمال نجم

مرفق (١)

ورقة مناقشة

بشأن التمويل المُستدام

مقدمة

ورقة المناقشة المعروضة هي بمثابة مذكرة تعريفية تتطرق إلى مفهوم التمويل المستدام والذي أصبح هدفاً رئيسياً للبنوك المركزية من خلال حث البنوك علي دمج العناصر البيئية والاجتماعية والحوكمة في عمليات وقرارات منح الائتمان.

وتجدر الإشارة إلى أن التمويل المستدام يسهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تعد مسؤولية وطنية تقع على عاتق الوزارات المعنية، حيث تم تعريفها "بالتنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" وذلك وفقاً للجمعية العامة للأمم المتحدة ومن ثم فإن التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق الاستقرار طويل الأجل للاقتصاد والبيئة والمجتمع ككل.

وقد توجه البنك المركزي المصري إلى دعم مفهوم التنمية المستدامة، واتخاذ خطوات لتعزيز وتطبيق التمويل المستدام بالقطاع المصرفي، حيث أصبح تطبيقه من الموضوعات الهامة التي يتم تناولها دولياً.

أولاً: مفهوم التمويل المستدام

يشير التمويل المستدام إلى الخدمات المالية أو المصرفية التي تراعي العناصر البيئية والاجتماعية والحوكمة في قرارات البنك لدى منح الائتمان أو قراراته الاستثمارية، وذلك لتحقيق منفعة مستدامة لكل من العملاء والأطراف المعنية والمجتمع ككل.

ثانياً: عناصر التمويل المستدام (ESG) Environmental–Social–Governance

١. العنصر البيئي:

العوامل التي ترتبط بالبيئة مثل تغير المناخ وانبعاثات الغازات والكربون وتلوث الهواء والماء وندرة المياه والاحترار العالمي.

٢. العنصر الاجتماعي:

العوامل ذات التأثير الاجتماعي، مثل توفير فرص العمل وتحسين ظروف العمل التي تشمل الصحة والسلامة وحقوق العاملين والتأثير في مجتمعات السكان المحيطين بالمشاريع المعنية، الخ...

٣. عنصر الحوكمة:

العوامل التي تتعلق بكيفية إدارة المؤسسة، مثل استقلال مجلس الإدارة وتكوينه وحقوق المساهمين والشفافية.

ثالثاً: أهمية التمويل المستدام

١. على مستوى البنك المركزي:

- أ. يؤدي التمويل المستدام إلى دعم الاستقرار المالي والمصرفي، حيث أثبتت الدراسات أن دمج العناصر البيئية والاجتماعية وقواعد الحوكمة له تأثير إيجابي على أداء الشركات وتقليل نسب المخاطر، وبالتالي توفير التمويل لتلك الشركات يعتبر منخفض المخاطر بما ينعكس إيجابياً على استقرار النظام المالي.
- ب. تعزيز الفرص الاستثمارية وضح عملة أجنبية عن طريق جذب شريحة جديدة من المستثمرين الذين يستهدفون التمويل المستدام، إلي جانب استثمار أجنبي مباشر للقطاع المصرفي والاقتصاد القومي.
- ج. تعزيز إصدار السندات الخضراء في ظل تزايد انتشار الاستثمار البيئي والاجتماعي.
- د. إمكانية إنشاء البنوك الخضراء وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الجديد، حيث سيتم الترخيص لنوعية جديدة من البنوك وهي البنوك المتخصصة، حيث أن البنوك الخضراء تساعد في تأمين تمويل رأس مال منخفض التكلفة لمشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة والمشاريع التي تهدف بشكل عام إلى تحسين الجودة البيئية بأسعار وشروط ملائمة.
- هـ. دعم البنك المركزي لجهود الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي يساهم التمويل المستدام في تحقيقها بشكل مباشر.

وبشكل عام يساهم التمويل المستدام في الحفاظ على الاستقرار المالي على المدى الطويل، والجدير بالذكر أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد أعلنت مؤخرًا عن تشكيل مجموعة عمل معنية بالمخاطر المالية المتعلقة بتغير المناخ ، وقد أشارت المؤسسات الدولية إلي الحاجة إلي استراتيجيات وشراكات جديدة لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية بفاعلية وكفاءة.

٢. على مستوى القطاع المصرفي:

يعد القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات التي تدعم الاقتصاد وبالتالي لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بما فيها من تحديات بيئية واجتماعية دون أن يكون للبنوك دوراً فعالاً في ذلك من خلال توجيه التمويل إلى أنشطة اقتصادية أكثر استدامة، وفيما يلي أهمية التمويل المستدام للبنوك:

- أ. تقديم حلول مالية ومنتجات مصرفية جديدة ومبتكرة، وفتح مجالات وأسواق جديدة للتمويل مما يساهم في تحقيق المزيد من الأرباح.
- ب. اتباع مفاهيم التمويل المستدام يعمل على خفض فرص التعثر وبالتالي الحفاظ على جودة محفظة البنك.
- ج. يتيح التمويل المستدام للبنوك المساهمة بشكل إيجابي في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة المحيطة، وتحسين سمعة البنوك محلياً ودولياً.
- د. تقليل المخاطر البيئية والاجتماعية.

كما تجدر الإشارة إلي أن تطبيق التمويل المستدام بالبنوك لا يعني بالضرورة التأثير سلباً على ربحية البنك أو التوقف عن تمويل مشروعات أو صناعات بعينها، وإنما سيؤدي إلى تقديم حلول مالية مبتكرة وتحقيق المزيد من الأرباح من خلال فتح أسواق ومجالات جديدة والتقليل من المخاطر البيئية والاجتماعية.

وقد تلاحظ أنه يوجد خلط بين مفهوم التمويل المستدام والمسئولية الاجتماعية بالبنوك، لذا وجب التأكيد على أن التمويل المستدام هو نهج مصرفي محدد وثابت ويتم تطبيقه وفقاً لمعايير دولية فيما يتعلق بأسلوب وطريقة الإقراض والاستثمار وتقليل المخاطر المتعلقة بها، أما بالنسبة للمسئولية الاجتماعية فتختلف عن التمويل المستدام كونها تنبع من رؤية كل مؤسسة لدورها المجتمعي المحيط بها وتتغير تلك الرؤية طبقاً لظروف كل مؤسسة، كما أنها مرتبطة بجهود

ومبادرات يتم تنفيذها خلال فترات محددة ولا يمكن الاعتماد عليها على المدى الطويل كخطط لتحقيق التنمية المنشودة، لكن يمكن القول أن جهود المسؤولية المجتمعية تساهم على المدى القصير في تحقيق بعض من أهداف التنمية المستدامة.

رابعاً: جهود البنك المركزي والقطاع المصرفي

قام البنك المركزي بإصدار عدة مبادرات تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التمويل المستدام من خلال إتاحة مبالغ محددة للبنوك لتستخدمها في منح تسهيلات ائتمانية لعملائها تحت مظلة تلك المبادرات بأسعار عائد منخفضة، لما لهذا النوع من التمويل من دور أساسي في تنمية الاقتصاد القومي وتوفير فرص العمل للشباب وخفض نسب البطالة، وهو ما يراعي العنصر الاجتماعي من عناصر التمويل المستدام، فضلاً عن التركيز على قطاعات مثل قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة وهو ما يراعي العنصر البيئي وفيما يلي عدد من المبادرات ذات الصلة:

- أ. مبادرة الشركات الصغيرة والمتوسطة
- ب. مبادرات القطاع الصناعي والزراعي والمقاولات
- ج. مبادرة التمويل العقاري
- د. مبادرة إحلال المركبات للعمل بالوقود المزدوج ومبادرة محطات الغاز

وفضلاً عن ذلك، فقد تم إصدار الآتي والذي يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

- أ. تعليمات حماية حقوق عملاء البنوك
- ب. جميع الجهود المبذولة لتحقيق الشمول المالي
- ج. إصدار قواعد ونظم الخدمات الرقمية مثل استخدام الهاتف المحمول وأدوات الدفع الرقمية

خامساً: المخاطر الناتجة عن عدم مراعاة عناصر التمويل المستدام

أ. المخاطر المادية Physical risk

المخاطر الناتجة عن المخاطر البيئية وتغير المناخ -الذي يهدد العديد من الصناعات ويمكنه تعطيل سلاسل التوريد العالمية، مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير وارتفاع مستويات الكربون-، والذي قد يؤثر على الاستقرار المالي من خلال تأثيره على قطاعات أخرى مثل الزراعة والطاقة والسياحة وغيرها، وقد يؤثر ذلك تأثيراً طويلاً الأجل على معدلات التضخم بسبب مثلاً انخفاض الإنتاج الزراعي و من ثم زيادة أسعار السلع الغذائية ، مما ينطوي أيضاً على مخاطر لاستدامة الاقتصاد الكلي واستقراره، وبالتالي فهو يقتضي تدخل السلطات الرقابية.

ب. مخاطر السمعة Reputation risk

المخاطر الناتجة عن تركيز البنوك على تحقيق الأرباح فقط، دون الاكتراث للمخاطر البيئية أو الاجتماعية المرتبطة بنشاط البنك أو تمويل عملاء أو مشاريع لا تستوفي عناصر الاستدامة، ولها آثار سلبية بيئية أو اجتماعية.

ج. مخاطر الائتمان Credit risk

المخاطر الناتجة عن احتمالية أخفاق العملاء في سداد التسهيلات الائتمانية نتيجة أحد الأسباب التالية:

- عدم الاكتراث لعناصر التمويل المستدام وتعرضهم للمخاطر المتعلقة به .
- تكبدهم الغرامات أو التعويضات للجهات المتضررة التي عانت من الآثار السلبية الاجتماعية أو البيئية، وقد يؤثر ذلك تبعاً علي قيمة الضمانات أو الأصول الخاصة بهم.

د. المخاطر البيئية Environmental risk

المخاطر الناتجة عن العمليات التي تقوم بها المؤسسات المالية وتؤثر بشكل سلبي في البيئة، مثل استخدام الطاقة واستهلاك الورق واستهلاك الوقود والتخلص من النفايات، وعلى الرغم من أن التأثير المباشر للطاقة والمخلفات والورق الذي تستخدمه المؤسسات المالية في البيئة أقل نسبياً بالمقارنة بالعديد من القطاعات الأخرى، إلا أنه لا يمكن تجاهل تأثيرها في البيئة ككل.

ه. المخاطر الاجتماعية Social risk

المخاطر الناتجة عن عدم الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية، لذا يجب العمل على تعزيز ثقافة احترام وحماية حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق العاملين بالمشاريع المزمع تمويلها، بالإضافة إلى كفالة العدل والإنصاف، وتوفير الفرص المتساوية بين الأفراد، والإسهام في نموهم وتطورهم، وكذلك ضمان الحفاظ على بيئة عمل صحية وآمنة.

و. المخاطر القانونية أو المخاطر المباشرة Legal or Direct risk

تنطوي على الالتزامات القانونية التي قد تتكبدتها البنوك و/ أو الشركات على سبيل المثال لا الحصر دفع الغرامات والتعويضات للجهات المتضررة التي عانت من الآثار السلبية الاجتماعية أو البيئية.

سادساً: التحديات المرتبطة بتطبيق التمويل المستدام

تنشأ عن تطبيق التمويل المستدام مخاطر انتقالية نتيجة التحول السريع إلى صناعات واقتصاد غير ضار بالبيئة وهو ما يعرف "اقتصاد منخفض الكربون"، وعلى الرغم من أن هذا التحول يسهم بشكل ايجابي في البيئة إلا أنه قد ينتج عنه الحاجة إلى توجه الاستثمارات بشكل سريع بعيداً عن الصناعات والاقتصاد غير المراعى للبعد البيئي وهو ما يعرف "اقتصاد الكربون"، مما قد يؤثر على قطاعات بأكملها داخل النظام الاقتصادي الحالي، وبالتالي يقضي على مليارات الاستثمارات المحتملة.

وبناءً على ما سبق فقد تم دراسة الممارسات الدولية لعدد من الدول التي قامت بنوكها المركزية بإصدار مبادئ أو تعليمات استرشادية في مجال التمويل المستدام مثل: البرازيل، غانا، الفلبين، المغرب، كمبوديا، نيجيريا، جورجيا وبنجلاديش، وكذلك تم دراسة ممارسات وتقارير السلطة الرقابية الأوروبية والاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الانجليزي وشبكة الاستدامة المصرفية، ولقد أسفرت تلك الدراسة عن الاتي:

١ - دور البنوك المركزية في مجال التمويل المستدام

شرعت البنوك المركزية مؤخراً في التركيز على عناصر التمويل المستدام كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك نظراً لأن المخاطر البيئية والاجتماعية تضر بأداء المؤسسات المالية، ويتركز دور البنوك المركزية في تحفيز البنوك على تمويل مشروعات ذات جدوى اقتصادية أو اجتماعية أو ذات أثر ايجابي على البيئة مثل تلك التي تهدف الي التحول الي الطاقة الجديدة والمتجددة، ومن أهم الخطوات التي تتخذها البنوك المركزية في هذا الشأن ما يلي:

أ. حث البنوك علي دمج عناصر التمويل المستدام في أنشطة البنك الائتمانية والاستثمارية وتعزيز هذا المفهوم ليشمل كل أنشطة البنك.

ب. توجيه البنوك نحو تمويل مشاريع تراعي أهداف التنمية المستدامة مثل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والبحث عن قطاعات جديدة لتحقيق النمو والربحية مع زيادة معدلات إتاحة التمويل للمشاريع الموجهة للفئات الأكثر احتياجاً وبأسعار عائد مخفضة.

- ج. توجيه البنوك نحو الاستثمار في أو تمويل مشاريع ذات معدل منخفض من انبعاثات الكربون، ومشاريع الطاقة الجديدة والمتجددة والمشاريع ذات العمالة الكثيفة، مع قيام البنوك بتطوير أسواق جديدة تراعي عناصر التمويل المستدام.
- د. إصدار مبادرات ذات عائد منخفض لتمويل المشاريع التي تراعي عناصر التمويل المستدام وخاصة العنصر البيئي والاجتماعي.
- هـ. حث وتحفيز البنوك على إصدار السندات الخضراء Green Bonds، في ظل نمو سوق السندات الخضراء العالمية، مع إمكانية توسيع نطاق التمويل العالمي للمشاريع ذات المنافع البيئية والمناخية بشكل كبير.
- و. تطبيق برامج تدريبية للعاملين بالقطاع المصرفي لخلق المعرفة وبناء القدرات اللازمة في مجال التمويل المستدام ومجال التنمية المستدامة بشكل عام.

٢- أهم الجهات الدولية المتخصصة في مجال التمويل المستدام

أ. **مؤسسة التمويل الدولية (IFC) International Finance Corporation** (عضو مجموعة البنك الدولي) أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز بصورة حصرية على دعم وتنمية البلدان النامية، مقرها واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية

ب. المنظمة الأوروبية للتنمية المستدامة European Organization for Sustainable Development (EOSD)

تضم ٣٥ دولة ممثلة من قبل الهيئات الرقابية للقطاع المالي واتحادات البنوك والجهات المعنية بالتنمية المستدامة والمجال البيئي، مقرها مدينة كارلسروه – ألمانيا، وقد تم إنشائها طبقاً لقوانين الاتحاد الأوروبي للعمل على تطبيق استراتيجية الاتحاد للتنمية المستدامة، كما يندرج تحت اختصاصها تطوير السياسات، إعداد المبادرات، تصميم برامج التدريب وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء من الاتحاد الأوروبي وباقي الدول الاعضاء. (البنك المركزي المصري عضو مشارك منذ عام ٢٠١٨)

ج. شبكة الاستدامة المصرفية Sustainable Banking Network (SBN)

هي شبكة منبثقة من مؤسسة التمويل الدولية IFC وتضم ٣٨ دولة ممثلة من قبل الهيئات الرقابية للقطاع المالي بها واتحادات البنوك بالأسواق الناشئة التي تلتزم بتطوير التمويل المستدام بما يتماشى مع الممارسات الدولية، وتعد أهم جهة دولية معنية بإعداد السياسات الخاصة بالتمويل المستدام. (البنك المركزي عضو منذ عام ٢٠١٩)، مقرها واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية.

د. Network of Greening Financial systems (NGFS)

تضم الشبكة ٤٢ دولة ممثلة من قبل الهيئات الرقابية للقطاع المالي بها واتحادات البنوك ويتم من خلالها تبادل الخبرات ومناقشة أفضل الممارسات الدولية المطبقة في مجال حماية البيئة ومواجهة تغير المناخ ويقوم البنك المركزي الفرنسي بباريس بالأعمال التنسيقية للشبكة.

هـ. التحالف الدولي للشمول المالي Alliance for Financial inclusion (AFI)

هي المنظمة العالمية الرائدة في مجال دعم الشمول المالي، ومقرها مدينة كولالمبور – ماليزيا ، وتضم صانعي سياسات الشمول المالي من أكثر من ٩٥ دولة بهدف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات الدولية في مجال تعزيز الشمول المالي (البنك المركزي عضو منذ عام ٢٠١٣) ويرأس السيد الأستاذ محافظ البنك المركزي المصري مجلس إدارة التحالف بدورته الحالية، كما أنشأ التحالف في عام ٢٠١٩ مجموعة العمل المتخصصة في التمويل الأخضر الشامل والمستدام (Inclusive Green Finance Working Group).

و. مركز الشمول المالي (CFI) Center for Financial Inclusion
تأسس المركز التابع لمنظمة أكسيون (Accion) كمركز أبحاث مستقل يركز على التمويل الشامل لتعزيز
الأنظمة المالية الشاملة لذوي الدخل المنخفض في جميع أنحاء العالم.

٣- أهم المعايير الدولية في شأن التمويل المستدام

أ. **Principles for Responsible Banking**: وهي ستة مبادئ صادرة عن برنامج الأمم المتحدة
للبيئة UNEP وتهدف المبادئ إلى وضع إطار لخلق نظام مصرفي مستدام، وقد تم إطلاقها من قبل ١٣٠
بنك تجاري من ٤٩ دولة، وتجدر الإشارة إلى توقيع كل من بنك مصر و بنك الإسكندرية والبنك التجاري
الدولي والبنك العربي الأفريقي بجمهورية مصر العربية تلك المبادئ، وفيما يلي عرضاً لتلك المبادئ الستة
التي تتعهد فيها البنوك بالتالي:

١. **الموائمة**: موائمة استراتيجيات أعمال البنوك لتتوافق مع تلبية احتياجات وأهداف المجتمع وبما يتفق مع
أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس لتغير المناخ، وجميع الاتفاقيات الوطنية والإقليمية ذات الصلة.
٢. **التأثير وتحديد الأهداف**: زيادة أثر البنوك الإيجابي على البيئة والمجتمع وتقليل أي أثر سلبي ينتج عن
أعمالها، ووضع الأهداف اللازمة مع ابتكار منتجات وخدمات تهدف إلى تحقيق هذا المبدأ.
٣. **التعامل مع العملاء**: التعامل مع العملاء بمسؤولية لتشجيع أنشطة الاستدامة وتحفيز الأنشطة الاقتصادية
التي تحقق الرخاء للأجيال الحالية والمستقبلية بشكل عام.
٤. **الأطراف المعنية**: التشاور وإشراك كافة الأطراف المعنية وعمل شركات لتحقيق أهداف المجتمع.
٥. **الحوكمة**: التزام البنوك بهذه المبادئ من خلال تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة.
٦. **الشفافية والمسائلة**: تقوم البنوك بمراجعة أنشطتها بشكل دوري والتأكد من التزامها بهذه المبادئ
والتحلي بالشفافية فيما يتعلق بتأثيرات البنوك الإيجابية والسلبية ومدى مساهمة البنوك في تحقيق أهداف
المجتمع.

ب. **The Equator Principles (EPs)**: وهي عشرة مبادئ صادرة عن مؤسسة التمويل الدولية
(IFC) وتمثل إطار لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية التي تقوم المؤسسات المالية باعتماده في تمويل
المشروعات، والغرض منه في المقام الأول هو توفير الحد الأدنى من المعايير لدعم اتخاذ القرارات المسؤولة
عن المخاطر. وفيما يلي عرضاً لتلك المبادئ:

١. **المراجعة والتصنيف**: تصنيف المشروعات بناءً على حجم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة.
٢. **التقييم البيئي والاجتماعي**: قيام العميل بإجراء عملية تقييم للمخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة
للمشروع المقترح تمويله ومدى تأثير تلك المخاطر.
٣. **المعايير البيئية والاجتماعية المطبقة**: التأكد من الامتثال للقوانين واللوائح والتصاريح ذات الصلة في
الشأن البيئي والاجتماعي المطبقة داخل الدولة.
٤. **نظم الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة تطبيق المبادئ Environmental and Social Management System (ESMS)**
قيام عميل البنك بتطوير نظام الإدارة البيئية والاجتماعية للتعامل مع أي مخاطر بيئية أو اجتماعية
ظهرت في عملية تقييم المشروع المقترح تمويله كما ورد بالمبدأ الثاني.
٥. **إشراك الأطراف المعنية**: التأكد من قيام العميل بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية الداخلية والخارجية
في تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة للمشاريع المقترح تمويلها بشكل مستمر.
٦. **آلية التظلم**: مطالبة العميل بإنشاء آلية للتظلم - ضمن نظام الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS) الوارد
بالمبدأ الرابع - تهدف إلى تلقي وتسهيل حل شكاوى الأطراف المتضررة من الآثار البيئية والاجتماعية
للمشروعات المقترح تمويلها.

٧. **المراجعة المستقلة:** إجراء مراجعة مستقلة لنظام الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS) الوارد بالمبدأ الرابع وعملية إشراك الأطراف المعنية الواردة بالمبدأ الخامس من قبل مستشار بيئي واجتماعي لجميع المشاريع المقترح تمويلها.
٨. **التعهدات:** يلتزم العميل بتقديم تعهدات للبنوك لضمان الالتزام بجميع القوانين واللوائح والتراخيص البيئية والاجتماعية ذات الصلة.
٩. **الرصد المستقل واعداد التقارير:** تعيين مستشار بيئي واجتماعي مستقل لتقييم امتثال المشروع للمبادئ ومراقبة أداء المشروع البيئي والاجتماعي بعد تمويله واعداد التقارير اللازمة لرصد هذا الأداء مرة واحدة على الأقل.
١٠. **التقارير والشفافية:** يلتزم العميل بإتاحة جميع المعلومات الخاصة بنتائج التقييم البيئي والاجتماعي الوارد بالمبدأ الثاني للمشروع والإفصاح سنوياً عن مستوى انبعاثات الغازات الدفيئة.

وطبقاً للمبادئ السابقة فهناك عدة إجراءات وتقييمات يتم إجرائها قبل اتخاذ قرار المنح الائتماني وعدد من الإجراءات الأخرى يتم اتخاذها بعد انتهاء عملية التمويل للمشروعات وذلك لقياس الأثر البيئي والاجتماعي الفعلي للمشاريع بعد بدء التشغيل.

بالإضافة للمبادئ السابق ذكرها، تجدر الإشارة إلى الجهات ذات الصلة والمبادرات والمعايير الدولية التالية:

أ. **The Task Force on Climate-related Financial Disclosures (TCFD)**

فريق عمل تم أنشائه من قبل مجلس الاستقرار المالي Financial Stability Board في ٢٠١٥ يتكون من ٣١ عضو يقوم بإصدار توصيات خاصة بكيفية الإفصاح المالي المتعلق بتغير المناخ

ب. **Green Bond Principles (GBP)**

تم إصدارها من قبل الرابطة الدولية لسوق رأس المال International Capital Market Association وهي مبادئ وارشادات بشأن إصدار السندات الخضراء

ج. **Global Reporting Initiative (GRI)**

هي مؤسسة مستقلة غير هادفة للربح وأول من قام بوضع معايير دولية للإفصاح عن الاستدامة

وبناءً على ما سبق وبهدف مواكبة أفضل الممارسات الدولية في إرساء قواعد "التمويل المستدام" بالقطاع المصرفي المصري ودعمًا لجهود الدولة في تحقيق التنمية المستدامة، فقد تراءى للبنك المركزي إصدار المبادئ الاستراتيجية للتمويل المستدام (مرفق) كخطوة هامة للبدء في وضع الإطار العام لتطبيق التمويل المستدام.

مرفق (٢)

"المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام"

تهدف "المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام" إلى البدء في التخطيط ووضع الاطار العام لتطبيق التمويل المستدام وبناء القدرات وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ تلك المبادئ.

المبدأ الأول: بناء القدرات والمعرفة اللازمة

العمل على بناء وتطوير قدرات جميع موظفي البنك، ووضع خطط تدريبية تسهم في بناء وتعزيز معرفتهم بشأن مفاهيم وطرق تطبيق التمويل المستدام

١. بناء القدرات بهدف وضع السياسات اللازمة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.
٢. التعاون مع البنك المركزي المصري والمعهد المصرفي والجهات التدريبية الأخرى داخلياً وخارجياً في إعداد وتنفيذ البرامج اللازمة لتدريب جميع موظفي البنك في مجال التمويل المستدام.
٣. تدريب العاملين على أساليب جمع البيانات وتحليلها واستخدام أنظمة المعلومات تمهيداً لإعداد التقارير اللازمة.
٤. تشجيع موظفي البنك على تطبيق المبادئ بشكل تدريجي والتركيز على الممارسات والتوجيهات الموصى بها.

المبدأ الثاني: تعزيز التمويل المستدام

تطبيق مفهوم التمويل المستدام والعمل على دمج العناصر البيئية والاجتماعية وقواعد الحوكمة في أنشطة البنك التمويلية، وكذلك وضع تصور لكيفية إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وأخذها بعين الاعتبار عند قياس مخاطر البنك

١. البدء في وضع تصور لتعديل السياسات والإجراءات الحالية للبنوك بحيث تتضمن عناصر التمويل المستدام، مع مراعاة وضع أهداف واضحة للبنك تحت مظلة التمويل المستدام.
٢. العمل على زيادة وتشجيع التمويل أو الاستثمار في المشاريع التي تراعي عناصر التمويل المستدام وتحقق التنمية المستدامة على سبيل المثال تمويل إنشاء محطات توليد الطاقة الجديدة والمتجددة، وتمويل مشروعات إعادة تدوير المخلفات.
٣. دعم الشمول المالي بشكل عام وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، والعمل على ابتكار منتجات وخدمات لذوي الدخل المنخفض والمتوسط والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
٤. دمج المخاطر البيئية والاجتماعية والاستعانة بالحلول التكنولوجية لقياسها وذلك لدى اعداد الدراسة الائتمانية للعملاء لاتخاذ قرار منح أو تجديد التسهيلات الائتمانية.
٥. إيلاء المزيد من الاهتمام لابتكار وإصدار منتجات مصرفية خضراء مثل القروض الخضراء، صناديق الاستثمار الخضراء، والسندات الخضراء.
٦. توفير استخدام الورق وتقليل زيارات العملاء غير الضرورية للفروع من خلال تحفيز استخدام الخدمات المالية الرقمية وذلك بهدف خفض آثار الكربون.
٧. إسناد المهام المتعلقة بالتمويل المستدام لأحد مسؤولي قطاعات البنك، على ألا تدرج تلك المهام تحت مظلة إدارة المسؤولية المجتمعية (CSR).

المبدأ الثالث: إشراك الأطراف المعنية

تعزيز التعاون مع الوزارات والجهات الحكومية وجميع الاطراف المعنية على مستوي الدولة وخارجها.

1. التعاون مع الجهات الحكومية والوزارات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية.
2. الاستعانة بخبراء وعلماء البيئة والأوساط الأكاديمية في تحديد الأثر البيئي للمشاريع المزمع تمويلها وكذلك مواكبة أحدث التقنيات والممارسات في هذا المجال.
3. تفعيل دور اتحاد بنوك مصر في إشراك جميع الأطراف المعنية.

المبدأ الرابع : إدارة مخاطر تغير المناخ

وضع أسس لتحديد وإدارة مخاطر تغير المناخ والعمل علي الحد منها بالإضافة إلي تشجيع تمويل المشروعات التي تساهم في معالجة قضية تغير المناخ

1. العمل علي تحديد المخاطر المختلفة المتعلقة بتغير المناخ وتصنيفها والعمل علي الحد منها.
2. تشجيع تمويل المشروعات التي تهدف إلي الحد من ظاهرة تغير المناخ والاحتباس الحراري.
3. دراسة مخاطر تغير المناخ في المشاريع المزمع تمويلها والعمل علي إدارة تلك المخاطر.
4. زيادة الوعي وتطوير قدرات موظفي البنك في مجال إدارة المخاطر الناتجة عن تغير المناخ.

المبدأ الخامس : تطبيق مبادئ الاستدامة على أنشطة وأعمال البنك الداخلية

العمل على تفادي الآثار البيئية والاجتماعية السلبية الناجمة عن أنشطة البنك، و تعزيز الأثر البيئي والاجتماعي الإيجابي مع تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة

1. البدء في استحداث نظم وإجراءات لضمان تطبيق مبادئ الاستدامة ومراعاة العناصر البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن كافة أعمال وأنشطة البنك الداخلية.
2. العمل على تحديد وتخفيض الآثار البيئية السلبية عن طريق ما يلي:
 - أ. قياس الأثر الكربوني الناتج من المباني والفروع والمعدات المستخدمة.
 - ب. تحسين إدارة النفايات (تخفيضها وتطبيق مبدأ إعادة الاستخدام والتدوير).
 - ج. اعتماد معايير كفاءة استخدام المياه والطاقة
 - د. اعتماد معايير البناء الصديق للبيئة (التي تقلل من استهلاك الطاقة) عن طريق زيادة الضوء الطبيعي، أو إحدى الحلول الفعالة للطاقة، أو غيرها.
 - هـ. تحفيز التواصل الإلكتروني بين الإدارات الداخلية بالبنك والاستعاضة بها عن استخدام الأوراق.
3. البدء في اعداد تقرير سنوي يوضح جهود البنك في تطبيق مبادئ الاستدامة في أنشطة البنك الداخلية.

البدء في إعداد تقارير دورية عن أنشطة البنك في مجال التمويل المستدام

- ١ . إنشاء وتطوير أنظمة معلومات متكاملة حول التمويل المستدام تمهيداً لإعداد التقارير اللازمة.
- ٢ . البدء في عمل دراسة فجوات لتحديد الخطوات المستقبلية لتطبيق التمويل المستدام.
- ٣ . البدء في قياس أثر تطبيق المبادئ على المحفظة الحالية وانعكاس ذلك على استقرار وأداء البنك.
- ٤ . البدء في إعداد تقارير دورية حول الجهود المبذولة في التمويل المستدام بالإضافة إلى التحديات التي تواجه البنك في تطبيقه والحلول المقترحة.